

## عون يطالب أوروبا بتسهيل عودة النازحين «كي لا نضطر لتنظيمها مع دمشق»

بيروت، الشرق الأوسط

طالب الرئيس اللبناني ميشال عون الاتحاد الأوروبي بتسهيل عودة النازحين السوريين، لئلا تشهد تداعيات هذا النزوح على الأوضاع في لبنان، ونجبر على اتخاذ خطوات لتنظيم العودة مع الحكومة السورية.

وخلال لقائه وزير الخارجية الإسباني جوزف بوريل فونتييس، أعرب عون عن أسفه «لأن الاتحاد الأوروبي لا يتخذ موقفا مشجعا بالنسبة إلى عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، رغم أن أسباب العودة متوافرة بعد استتباب الأمن والاستقرار في معظم الأراضي السورية وإعلان المسؤولين السوريين ترحيبهم بهذه العودة وتقديمهم كل الرعاية للعائدين».

وأبلغ عون وزير الخارجية الإسباني جوزف بوريل فونتييس أن «لبنان آمن حتى الآن عودة 194 ألف نازح سوري من أراضيه ولم ترد معلومات عن تعرضهم لأي مضايقات، وهذا ما أكدته تقارير المنظمات الدولية الموجودة في سوريا، مشيراً إلى أن «لبنان يتطلع إلى تغيير في الموقف الأوروبي يسهل هذه العودة تحت رعاية المجتمع الدولي، لئلا تشهد تداعيات هذا النزوح على الأوضاع كافة في لبنان، ونجبر على اتخاذ خطوات لتنظيم العودة مع الحكومة السورية».

وخلال اللقاء في قصر بعيداً، نوه عون بـ«الأهمية العلاقات الثنائية بين البلدين على مختلف الصعد وضرورة



الرئيس ميشال عون خلال استقباله أمس وزير الخارجية الإسباني (إ.ب.أ)

## لبنان يفشل في إقناع دول أوروبية بالمساعدة على إعادة النازحين

بيروت، خليل فليحان

لأنه يتأثر بالدرجة الأولى بالموقف الأميركي، وتالياً بموقف الدول الأوروبية المؤيدة لما تريده واشنطن». ولفت إلى أن غوتيريش أبدى تفهماً للموقف اللبناني أيضاً أعطى تعليماته بتفقد النازحين الذين عادوا إلى مدنهم وقراهم وتبين له أنهم يعيشون في أمان، والبعض منهم بحماية الجيش الروسي الذي يسيّر دوريات لهذا الغرض.

وأوضح سفير دولة أوروبية معتمد لدى لبنان لـ«الشرق الأوسط» أن المساعي التي بذلها المسؤولون اللبنانيون مع وزراء قبرص واليونان وإسبانيا الذين زاروا بيروت، في الأسابيع الخمسة الماضية، هي أمر جيد «لكن كان عليهم أن يدركوا أن سعيهم سيقتل، لأن الدول الثلاث ليس بوسعها أن تنفرد في موقفها عن قرار الاتحاد الأوروبي المعارض»، علماً بأن الدول الفاعلة والمؤثرة في الاتحاد هي ألمانيا التي تؤمن معظم ميزانية الاتحاد، كما أن لفرنسا دوراً لا يمكن الاستهانة به. وقال السفير إن «على المسؤولين اللبنانيين أن يتيقنوا أن قرار أية دولة أوروبية لن يشد عن قرار الاتحاد مجتمعاً».

ورأى أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المعارض لعودة النازحين السوريين «متوقع

تسريع العودة، إنما هو ليس شرطاً للبدء بالعودة. كذلك لبنان متخوف مما يحكي عن صفقة العصر في موضوع الحل الفلسطيني، لأنه معني بوجود اللاجئين الفلسطينيين على أرضه ومعني أكثر بما يتهدده من أزمات مالية واقتصادية، ووضع تحت عبء الديون أو التملح له بإمكانات مساعدته في هذا المجال، هو أمر مهم جداً بالنسبة لنا وهو كيان وجودي ولا بد من التنبيه منه». وقال فونتييليس إن «إسبانيا مرتكة تماماً للتضامن والكرم الذي يبديه شعب لبنان وحكومتها تجاه النازحين الذين تدفقوا إليه بسبب الأزمة في سوريا، ونحن نعلم تماماً أن لبنان يستقبل أكبر عدد من النازحين مقارنة بعدد سكانه، ونذكر تماماً تبعات هذا النزوح ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل أيضاً الاجتماعية».

وأشار إلى أن إسبانيا «شاركت في مؤتمر بروكسل والتزمت مالياً تجاه لبنان من خلال تقديمها لمساعدة اقتصادية بقيمة 25 مليون يورو، ولكن نعرف أن المشكلة ليست اقتصادية فحسب. طبعاً نحن مهتمون بمعرفة متى وكيف سيعود النازحون السوريون إلى بلادهم. وقد بحثنا مع الوزير باسيل في مسألة تقديم حوافز للنازحين لتشجيعهم على العودة، ونذكر أهمية العمل على هذا المستوى، مع احترام كل المعايير الدولية ومعايير الأمم المتحدة، والعمل ضمن هذا السياق لتقديم الحوافز للنازحين لتشجيعهم على العودة».

جدا للخصوصية اللبنانية أن تستدرك هذا الأمر وتسعى بسرعة إلى مساعدة لبنان على إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم حمايةً للبنان وحمايةً لبيروت، ولكن نعرف أن المشكلة ليست اقتصادية فحسب. طبعاً نحن مهتمون بمعرفة متى وكيف سيعود النازحون السوريون إلى بلادهم. وقد بحثنا مع الوزير باسيل في مسألة تقديم حوافز للنازحين لتشجيعهم على العودة، ونذكر أهمية العمل على هذا المستوى، مع احترام كل المعايير الدولية ومعايير الأمم المتحدة، والعمل ضمن هذا السياق لتقديم الحوافز للنازحين لتشجيعهم على العودة».

«النزوح الذي تعرض له لبنان ويدفع ثمنه غالباً جداً، لم ولن يسلم منه أي بلد خصوصاً، إذا كان مجاوراً أو قريباً مثل البلدان الأوروبية التي سنشهد فيها المزيد من التداعيات بسبب ما يحصل من أزمات نزوح في أوروبا». وقال باسيل: «نبيته مجدداً إلى أن المجتمع اللبناني ما دام لديه المانة والقدرة على الصمود سيبقى يستمر الكثير من الإنسانية والحفاوة بأخواننا السوريين، ولكن إذا استمرنا في هذه الضائقة الاقتصادية فلن نستطيع أحد تحمل هذا العبء». وقال: «على أوروبا، وخصوصاً إسبانيا المتفهمة

وأكد فونتييس أن بلاده «تسرى في قرارات وتوصيات مؤتمر «سيدر» فرصة للبنان، تدل على ثقة المجتمع الدولي به وبإمكاناته». مشيراً إلى أن بلاده «تؤيد المبادرة الرئاسية اللبنانية بإنشاء أكاديمية الإنسان للتألي والحوار». وأن وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخل موراتينوس، عين ممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الحوار، ما سيساعد على التعاون مع لبنان في هذا المجال». وخلال لقاء وزري الخارجية الإسباني مع نظيره اللبناني، أكد الوزير جبران باسيل أن

تعزيرها»، شاكراً مساهمة إسبانيا في القوات الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل). كما أعرب عن رغبة لبنان «في أن تشارك الشركات الإسبانية في الاستثمار في لبنان، لا سيما في جولة التراخيص الثانية لاستخراج النفط والغاز». وأكد الوزير الإسباني وقوف بلاده «إلى جانب لبنان وتضامنها معه في موضوع عودة النازحين السوريين إلى بلادهم»، لافتاً إلى أن «مشاركة إسبانيا في اليونيفيل خير دليل على التزامها الأمن والاستقرار في لبنان ودعمها لتحقيق النهوض الاقتصادي».

## أكثر من ألف يتقاضى كل منهم راتب 16 شهراً في السنة

## الموظفون «المدلون» في «مصرف لبنان» يحتجون على المس بمخصصاتهم

بيروت، فديرة رضا

لوح موظفو «المصرف المركزي اللبناني»، أمس، بإضراب، بعد غد (الآثنين)، في حال المساس برواتبهم الأساسية والإضافية، بالتزامن مع الإجراءات التقشفية التي تتخذها الحكومة اللبنانية وبتنفيذها في موازنة عام 2019، رغم أن هذا الإضراب لا ترتب عليه أي مخاطر على القطاع المصرفي أو التداول المالي.

ولا يخضع مصرف لبنان لموازنة الدولة، بالنظر إلى أن له أنظمتها الداخلية وموازنته الخاصة، وسرت معلومات عن إجراءات ستطالب الرواتب الإضافية التي يتقاضاها موظفو المصرف، البالغة 4 رواتب إضافية سنوياً، وهو ما دفعهم أمس للتظاهر «منعاً للمس برواتبهم ورواتب عائلاتهم».

ويطلق الاعتراض التحذيري من أن الموظفين لم يستفيدوا من سلسلة الرتب والرواتب التي استفاد منها القطاع العام، وذلك لأن ميزانية مصرف لبنان مستقلة عن ميزانية الدولة، وعليه نظاروا رفضاً للمس بالأشهر الأساسية



من إضراب موظفي مصرف لبنان أمس (الوكالة الوطنية)

موظفي مصرف لبنان «المدلون» رواتب مستقلة، كون المصرف، رغم أنه مؤسسة عامة، إلا أن أمواله هي أموال الدولة والمصارف والمودعين، ويحق لأرباحه من العمليات المالية التي يقوم بها، مثل التحويلات والمقاصة وغيرها، بربحها المصرف ويدفع للموظفين منها». إضافة إلى ذلك «يمتلك المصرف المركزي محفظة مالية خاصة تمكنه من القيام باستثمارات مثل إقراض الدولة اللبنانية لقاء فوائد، فيما تأخذ الدولة اللبنانية ضريبة من أرباحه تبلغ 50 في المائة وترتفع إلى 80 في المائة».

ويُعد موظفو المصرف المركزي من الموظفين الذين يحظون بتسهيلات وتقديرات وحوافز مهمة، فضلاً عن أن رواتبهم مرتفعة نسبياً بالنظر إلى أن أنهم يتقاضون رواتب 16 شهراً في السنة». وتراوح أعدادهم في حدود 850 موظفاً، بحسب ما تقول مصادر مصرفية، وأكثر من ألف موظف بحسب تقديرات مصادر سياسية في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، تتراوح رواتبهم الشهرية الثابتة بين مليون و800 ألف ليرة (1200 دولار) و25 مليون

ليرة وهو راتب حاكم المصرف رياض سلامة. وتقول المصادر المصرفية إن «الدال الذي يحظى به الموظفون ليس وليد الرواتب فقط، بل الحوافز»، مؤكداً أن الموظفين يحصلون على قروض بفوائد متدنية جداً، وتصل، حسب راتب الموظف، إلى 800 مليون ليرة (530 ألف دولار)، شرط أن تساوي الدفعة الشهرية ثلث الراتب الأساسي، كما يحصلون على تقديرات اجتماعية وحوافز أخرى، مثل بدل تعليم وطبابة وتنقالات وسفر.

وتشير المصادر إلى أن نواب الحاكم الأربعة يتم تعيينهم، وتصل تعويضاتهم إلى أرقام مرتفعة تتخطى الـ300 ألف دولار، العمل بالقطاع المصرفي لمدة عامين بعد انتهاء ولايته، علماً بأن هذا القرار بالتعويض «يتخذه المجلس المركزي وليس قراراً يتخذه الحاكم بمفرده». وقالت المصادر إن نواب الحاكم يحصلون على تقديرات مرتفعة مختلفة عن المخصصات العائدة للموظفين «كي لا يكونوا عرضة للفساد كونهم يعملون في منصب حساس».

طارئ، انطلاقاً من أنه مسؤول عن مستقبل البلاد والنقد الوطني، ولن يسمح بأن يحصل أي تأخير بعمليات تخص النقد الوطني أو المقاصة»، مشيراً إلى أن هناك خطة دائمة تسمى business continuity plan»، وهي خطة مفروضة على كل المصارف اللبنانية وليس المصرف المركزي وحده منعاً لأن يكون هناك أي تأثير لأي طارئ على العمليات المالية، وبالتالي فهذا القطاع محصن ضد أي إجراء طارئ»، لافتاً إلى أن أقصى ما يمكن أن يحصل في حال الإضراب هو «تأخير بالمعاملات الإدارية وليس المالية».

ويحترض موظفو المصرف المركزي على احتمال إيقاف الرواتب الإضافية، البالغة أربعة رواتب شهرية سنوياً، بحيث يتقاضون 16 شهراً في السنة، وهو تقليد معمول به في المصارف اللبنانية كافة، وينسحب على المصارف التجارية أيضاً، كما أن هناك تقليداً يقضي بزيادة رواتبهم 3 في المائة سنوياً لامتناع التضخم.

وقالت مصادر قريبة من القطاع المصرفي في لبنان إن

## باسيل يطالب ظريف بالعفو عن معتقل لبناني في إيران

بيروت، الشرق الأوسط

عام «المنظمة العربية للمعلوماتية والاتصالات» (إجمع)، وخبيراً عالمياً في مجال المعلوماتية والاتصالات، تلقى دعوة رسمية في شهر سبتمبر (أيلول) 2015 من نائبة رئيس الجمهورية الإيرانية لشؤون المرأة والأسرة شامهندوخث ملاوردی، للتحديث في طهران في مؤتمر حول الريادة في الأعمال

الإيراني لدى لبنان محمد جلال فيروزنيا، الذي نقل إليه رسالة من نظيره الإيراني محمد جواد ظريف. بدوره سلم الوزير باسيل السفير الإيراني رسالة إلى ظريف تضمنت طلباً بإصدار عفو خاص بمناسبة شهر رمضان المبارك عن اللبناني نزار زكا المسجون في إيران. وكان نزار زكا، وبصفته أمين

طالب وزير الخارجية جبران باسيل السلطات الإيرانية بإصدار عفو خاص عن المعتقل اللبناني في إيران نزار زكا، عبر رسالة أرسلها إلى نظيره الإيراني محمد جواد ظريف. واستقبل باسيل أمس السفير

حماية المعلومات الشخصية والبيانات من العناصر الرئيسية، من أجل توفير الحماية من هذه الأخطار»، قالت: «حكومتنا تتعاطى باهتمام كبير وجدي مطلق مع موضوع الأمن السيبراني، وأدرجه ضمن بيانها الوزاري الذي ينص على تعزيز التدابير اللازمة لحماية البنى التحتية المعلوماتية». بدوره، قال إبراهيم إن «كل شخص مهدد بالوقوع في دائرة الاستهداف الأمني السيبراني»، وأشار إلى «مبادرات مرتقبة يتلاقى فيها قطاع التربية والمجتمع المدني مع مؤسسة الأمن العام المتابعة حملة التوعية والإرشاد حول كيفية حماية الأنظمة الإلكترونية من التسلل من المتظمة، التي تستهدف الأفراد كما المؤسسات».

وأكد أن «التهديدات السيبرانية جاهزة لتجنيد عملاء وإرهابيين، وكلها أخطار تتطور بشكل سريع، لذلك من الضروري إطلاق حملة توعية تطل مختلف الفئات العمرية».

الوزيرة ربا الحسن وإلى جانبها اللواء عباس إبراهيم خلال إطلاق حملة التوعية أمس (الوكالة الوطنية)

أعلن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، أن «العشرات ممن تم تجنيدهم لصالح التنظيمات الإرهابية والعضو الإسرائيلي جندو عبر الفعلاء السيبراني»، داعياً إلى «وضع معايير لتحديد المناهج الدراسية من أجل ورعت وزيرة الداخلية ربا الحسن، أمس، إطلاق حملة التوعية من مخاطر الأمن السيبراني، حيث اعتبرت أن «الأهم في هذه الحملة أنها تقوم على مبادأة إنسانية لحماية الأطفال الذين يجب إحاطتهم بشبكة توعية أولاً من خلال بناء الأهل صداقة مع أبنائهم». وقالت: «الأطفال هم الفئة الأضعف والأكثر هشاشة أمام الشاشة فيما يخص الجرائم السيبرانية لجهة إمكان التلاعب بعقولهم واستنزائهم واستغلال برائتهم»، وإن أشارت الحسن إلى أن «نشر ثقافة التوعية في المجتمع، وكيفية

## المشوق ينتقد ادعاء مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية على مدير عام قوى الأمن

بيروت، الشرق الأوسط

«كل من يتحدثون عن نزاهة القضاء وضرورة إصلاحه، إلى إعلان موقف واضح من هذا الموضوع»، متأسفاً «لعدم صدور موقف حول هذا الموضوع، من وزير العدل السابق، وهو صديق، أو من وزير العدل الحالي، أو حتى من مجلس القضاء الأعلى، إذ لا يستطيع أي قاض أن يفتي ويحجته حول طبيعة وظيفته وصلاحياته». وشدد المشوق على «أننا منذ عشرات السنين نعرف أن مفوض الحكومة هو قاض مدني يتبع بالتسلسل لرئاسة قاض مدني آخر وليس لأي جهة أخرى، وإذا كان المقصود بالكلام بشكل أو بآخر

حول التسلسل الإداري والتسلسل القضائي». وقال: «ليس هناك قضية بسمة وقضاة بزيت، كلا، هو صفته مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، وبالتالي يخضع مثله مثل كل القضاة، لرئيسه المباشر مدعي عام التمييز، ويخضع مثل أي قاض آخر للفتيش القضائي، وهو ليس مفوض المحكمة العسكرية لدى الحكومة».

وانتقد النائب نهاد المشنوق، أمس، ادعاء مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس على المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان معتبراً أن «هذا الكلام مؤسف، لأن الادعاء على قوى الأمن الداخلي فيه شيء من الإعتداء المباشر، لأن المراجعة القضائية تتم عبر مدعي عام التمييز، الذي هو رئيس مفوض الحكومة».

ودعا المشنوق، وهو وزير الداخلية السابق، «مجلس القضاء الأعلى إلى إعلان موقف جدي في هذا الموضوع، يحدد ما نعرفه جميعاً

الوزير ربا الحسن وإلى جانبها اللواء عباس إبراهيم خلال إطلاق حملة التوعية أمس (الوكالة الوطنية)

أعلن المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، أن «العشرات ممن تم تجنيدهم لصالح التنظيمات الإرهابية والعضو الإسرائيلي جندو عبر الفعلاء السيبراني»، داعياً إلى «وضع معايير لتحديد المناهج الدراسية من أجل ورعت وزيرة الداخلية ربا الحسن، أمس، إطلاق حملة التوعية من مخاطر الأمن السيبراني، حيث اعتبرت أن «الأهم في هذه الحملة أنها تقوم على مبادأة إنسانية لحماية الأطفال الذين يجب إحاطتهم بشبكة توعية أولاً من خلال بناء الأهل صداقة مع أبنائهم». وقالت: «الأطفال هم الفئة الأضعف والأكثر هشاشة أمام الشاشة فيما يخص الجرائم السيبرانية لجهة إمكان التلاعب بعقولهم واستنزائهم واستغلال برائتهم»، وإن أشارت الحسن إلى أن «نشر ثقافة التوعية في المجتمع، وكيفية

الوزير ربا الحسن وإلى جانبها اللواء عباس إبراهيم خلال إطلاق حملة التوعية أمس (الوكالة الوطنية)